المصدر : الاهـــــــــرام
التاريخ : ٤ اكتوبـــــــر ١٩٩٥

السلام الإقليمى ودور مصر

عـــاطف الغمـــرى

داخل القاعة الشرقية للبيت الابيض، وفى الوقت الذى كان فيه ٢٠٠ من المدعوين تضمهم القاعة يشهدون احتفالات التوقيع على اتفاق المرحلة الثانية من الحكم الذاتى الفلسطينى، كان هناك - بخلاف هذا الحدث المهم - واقع سياسى آخر له ابعاده الاوسع مدى، يكشف عن ملامحه، على المستوى الذى يتعلق باستراتيجية الولايات المتحدة كقوة دولية، ثم هناك ما يتعلق بمصر كقوة اقليمية.

ولعله لا يغيب عن الخاطر تلك المرات التى اصبح يتكرر فيها استخدام مسئولين ومفكرين سياسيين امريكيين تعبير «الدور الاقليمى المؤثر لمصر»، وليس استخداما لعبارات مطلقة، ولكن فى اطار مفاهيم، او محاولة صياغة رؤية استراتيجية جديدة للولايات المتحدة، تخدم مصالحها الحيوية فى اطار نظام دولى مختلف. وقد لوحظ خلال الاسبوع المكثف بالاحداث قبيل احتفال التوقيع، واثناءه وفى الايام التاليه له، طرح مصطلحات على لسان مسئولين امريكيين بان السلام فى الشرق الاوسط يحتل الآن اولوية للسياسة الخارجية الامريكية. وانه يمثل مصلحة امن قومى حيوية، وبالتحديد قول دينيس روس «ان من الواضح ان السلام فى الشرق الاوسط اصبح احدى اولويات السياسة الخارجية لهذه الحكومة».

هذه العبارات تستخدم ليس ضمن المناسبة الاحتفالية لتوقيع الاتفاق، فهى قد بدات تتردد، فى اطار اعم، ضمن عملية اعادة صياغة وسائل التعامل مع الجديد فى النظام الدولى.

فالسلام فى الشرق الاوسط، فى فترة سابقة لم يكن مطلبا سياسيا، او ضرورة استراتيجية، او مصلحة امن قومى حيوية للولايات المتحدة، ففى سنوات الصراع بين القوتين العظميين، إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، ووجود عدو سوفيتى، على جبهة مواجهة حشدت لها جميع وسائل الدمار على الجانبين المتصارعين، فان «السلام الاقليمى» لم يكن مستهدفا من طرفى الصراع. فكل منهم يدير معاركه ضد الآخر على امتداد بلاد العالم الثالث من اجل اكتساب مواقع نفوذ، والتوسع فيها على حساب تقليص نفوذ الطرف الآخر.. ومن ثم كانت وسيلة ادارة الصراع هى اشعال النزاعات الاقليمية والحروب الاهلية، بدافع من مبدأ توازن القوى، الذى كان احدى الادوات الرئيسية للسياسة الخارجية الامريكية. وبالتالى كان «السلام الاقليمى» يتعارض مع مفهوم ادارة صراع القوى العظمى.. ولعل ادق تعبير سبق ان وصف هذا الوضع هو الذى قاله الرئيس الامريكى الاسبق ريتشارد نيكسون من «ان الحرب العالمية الثالثة قد دارت بالفعل، من خلال ادارة الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، على شكل حروب اهلية، ونزاعات على الحدود وحروب اقليمية، على ارض دول العالم الثالث، وبعيدا جدا على حدود اى من القوتين العظميين».

لكن الآن فقد انتهى الصراع مع نهاية الحرب الباردة وزوال العدو القديم (الاتحاد السوفيتى)، وحلت محله مصادر تهديد جديدة، بعضها له ملامح ظاهرة مثل الارهاب، وتحالف منظمات الجريمة الدولية، وغيره، وبعضها لم تتكون ملامحه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

النهائية بعد، لانه مازال فى طور التكوين تصنعه افرازات حالة اللانظام التى يمر بها العالم اليوم.

وفى هذه الحالة الدولية صارت الولايات المتحدة هى القوة العظمى الوحيدة فى العالم مرحليا الى ان تقوم للنظام الدولى اركان، وقواعد مستقرة تحكمه.

وبناء على ذلك كله اصبح السلام مطلبا استراتيجيا، فى المناطق التى توجد بها مصالح حيوية للولايات المتحدة، لان عدم الاستقرار يمكن ان يكون «عدوا» فى حد ذاته. وبالتالى يكون السلام الاقليمى فى مناطق معينة. واحدا من عناصر التاثير فى الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة فى المرحلة القادمة.

من ثم فان هناك اعتبارات «لتوازن القوى» اقليميا، لابد ان تفرض نفسها على صانع قرار السياسة الخارجية الامريكية وهو فى مرحلة سعيه نحو صياغة استراتيجية تتعامل مع المدى القريب على الاقل والذى يقدره الخبراء بعشرين عاما من الآن. من هذه الاعتبارات قضيتان تستوقفان النظربالتحديد. أولاهما : قضية التحول النوعي فى العلاقة الاستراتيجية للولايات المتحدة باسرائيل. فلقد كانت السياسة الخارجية الامريكية تقف وراء سياسات اسرائيل بشكل مطلق منذ قيامها، وفى حروبها وتوسعها، واحتلالها للارض، حتى ولو كان ذلك ضد السلام الاقليمى.. لان التاييد الامريكى لاسرائيل لم يكن مجرد ضرورة تخدم استراتيجية الولايات المتحدة، بل كانت اسرائيل نفسها كدولة جزءا من الاستراتيجية الامريكية، تدور مع عجلة دورانها.

ولما كان قد حدث تحول عالمى يجعل السلام فى مناطق معينة يعامل فى نظر صانع قرار السياسة الخارجية الامريكية، باعتباره مصلحة امن قومى، فان ذلك لا يجعل ارادة اسرائيل فى نفس مركز احتكار تحديد مسار السياسة الخارجية الامريكية فى الشرق الاوسط، لكن يدخل الى جوار ارادتها، عنصر السلام والاستقرار، مما يضيف بعدا جديدا لقرار السياسة الخارجية وهو التوازن بين الاثنين وليس إلغاء احدهما لحساب الآخر.

القضية الثانية.. هى انه اذا كان استقرار المنطقة قد اصبح مصلحة امن قومى، فان ادراك دور مصر الاقليمى كعنصر محورى لاستقرار المنطقة، باعتبارها فى موضع القلب من الجسد المحيط بها اقليميا، اذا استقرت استقر بها، واذا وهنت او اهتزت ارتجفت اعضاء الجسد بالتالى، اقول ان ادراك دور مصر الاقليمى على هذا النحو، لابد ان يطرح نفسه على صانع قرار السياسة الخارجية الامريكية، وعلى ضوء هذه الحقيقة الاستراتيجية.

ولعل ذلك كان ظاهرا من قبل ان يعقد احتفال التوقيع على اتفاق المرحلة الثانية للحكم الذاتى، لكنه صار اكثر وضوحا حتى فى داخل القاعة الشرقية، بالبيت الابيض، والكل يلتف حول حدث تاريخى، لم يعد احد يستطيع تجاهل ان مصر كانت هى واضعة حجر الاساس له، وان تثبيت اركانه، وصيانته، مازال يحتاج دور مصر الاقليمى «كقوة للاستقرار».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية